

## أثر الدور الحكومي الداعم للتنافسية على الصناعة الدوائية الهندية

**The impact of the government role in supporting the competitiveness of the Indian pharmaceutical industry**ليلي صالح<sup>1</sup>، حاج بن زيدان<sup>2</sup>Leila SALHI Leila<sup>1</sup>, Hadj BENZIDANE<sup>2</sup>[soundous\\_slh@yahoo.fr](mailto:soundous_slh@yahoo.fr) جامعة عبد الحميد بن باديس مستغام، الجزائر<sup>1</sup>[hadj.benzidane@univ-mosta.dz](mailto:hadj.benzidane@univ-mosta.dz) جامعة عبد الحميد بن باديس مستغام، الجزائر<sup>2</sup>

تاريخ الاستلام: 2019/02/19 تاريخ القبول: 2019/05/24 تاريخ النشر: 2019/06/28

© 2019 by the author(s). All rights reserved. This article is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

## الملخص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الحكومي و مدى تأثيره على تعزيز تنافسية الصناعة عموما والصناعة الدوائية خصوصا، من خلال دراسة التجربة الهندية معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي للوقوف على الاطار النظري للتنافسية والدور الحكومي الداعم لها، وكذا تحليل أهم مؤشرات الصناعة الدوائية الهندية. خلصت الدراسة الى أن انعكاسات الدور الحكومي من خلال جملة السياسات الصناعية التنافسية والسياسات الدوائية الوطنية كانت ايجابية وأدت الى تطوير الصناعة الدوائية الهندية، بل وجعلتها تنافس الدول الرائدة في هذا المجال .

**الكلمات المفتاح :** الدور الحكومي، التنافسية، الميزة التنافسية، الاقتصاد الهندي، صناعة دوائية هندية.

تصنيف JEL : L65, O3.

## Abstract .

The objective of this study is to highlight the role of the government and its impact on enhancing the competitiveness of the industry in general and the pharmaceutical industry in particular way. The rough the study of the Indian experience,, relying on the descriptive and analytical approach to the definition of the theoretical framework, of competitiveness and the supporting governmental role .the study concluded that the repercussions of the government role through both the competitive industrial policy and the national drug policy were positive and led to the development of the Indian pharmaceutical industry and even made it compete with the leading countries in this field.

**Keywords:** Government role, competitiveness, competitive advantage, Indian economic, Indian pharmaceutical industry.

**Jel Classification Codes :** L65, O3.

**1. مقدمة:**

يشهد العالم اهتماما بالغا بالتنافسية، فأصبح البحث عن سبل تحصيلها وتعزيزها موضوع الساعة، خاصة في ظل تحديات العولمة وانعكاساتها على الصناعات المحلية. ما أوجب ضرورة دعم تنافسياتها من خلال الدور الحكومي الرامي الى خلق بيئة أعمال مشجعة ومناخ استثماري ملائم خاصة في الدول النامية.

أدركت الهند ضرورة هذا الدور فتبنته بل وجسدته من خلال وضع رؤى واضحة لمستقبل صناعاتها. ولعل أهم قطاع برزت الهند من خلاله الى جانب مجال المعلوماتية هو قطاع الصناعات الدوائية، فأصبحت من خلاله تمثل القدوة الناجحة بامتياز، لدرجة أصبحت تمثل ثالث سوق علمية في مجال الأدوية الجينية، وأصبحت منتجاتها الدوائية سواء كانت مواد خام أو أدوية تغزو أسواق مستعمراتها بريطانيا.

بناء على هذا يتبادر طرح التساؤل التالي: "الى أي مدى دعم الدور الحكومي

تنافسية الصناعة الدوائية الهندية ؟ وكيف تم ذلك ؟".

للاجابة على هذا التساؤل تم اعتماد التقسيم الاتي للدراسة:

1- الاطار النظري للتنافسية والدور الحكومي الداعم لها.

2- قراءة في مؤشرات الاقتصاد الهندي.

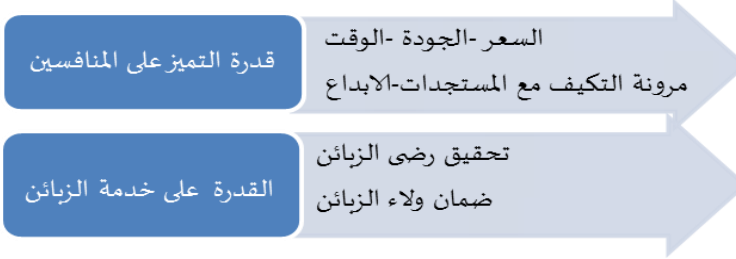
3- انعكاسات الدور الحكومي على الصناعة الدوائية في الهند.

**2. الاطار النظري للتنافسية والدور الحكومي الداعم لها****1.2. ماهية التنافسية**

أصبحت التنافسية لغة العصر ومحل اهتمام المؤسسات والدول ومجالا خصبا للبحث والدراسة، ظهرت كنتيجة لتغير ملامح الاقتصاد العالمي، الذي تصاعدت فيه اتجاهات تحرير الاسواق الدولية، قيام التكتلات الاقتصادية على مستوى الدول والتحالفات الاستراتيجية على مستوى الشركات. بالاضافة الى التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يختلف مفهوم التنافسية باختلاف مستوياتها، فعلى مستوى المؤسسة تعرف على انها قدرة هذه المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين المتنوعة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع

من خلالها النفاذ الى الاسواق الداخلية والخارجية. (زرقي، 2014، 147) تتوقف التنافسية عند هذا المستوى على عنصرين أساسيين يمكن توضيحهما من خلال الشكل الموالي:

### شكل 1: مداخل تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسة



**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على احمد سيد مصطفى (2001)، التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية، مركز الاستشارات والتطوير الاداري، القاهرة، مصر، ص366

أما على مستوى قطاع النشاط، فالحديث عن قطاع معين يعني الحديث عن مجموع المؤسسات التي تشترك في نفس النشاط الرئيسي. (Aibouche, 2011,11) وعليه تعرف التنافسية عند هذا المستوى على أنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن اليات فعالة لقوى السوق. (المرصد الوطني للتنافسية، 2011، 5)

أما التنافسية على مستوى الدول فقد اجتهدت العديد من المحافل والهيئات لوضع تعاريف لها من بينها:

عرفها **المنتدى الاقتصادي العالمي** على انها "قدرة الدولة على خلق بيئة انتاجية تنافسية لدفع عجلة النموالمستدام وتحقيق معدل مرتفع ومستمر لنموحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي". (World economic forum, 2002)

وعرفتها **منظمة التعاون الاقتصادي** على أنها "قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد".

ووفقاً لتقرير التنافسية العربية فإن التنافسية تعني "الأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في اطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية"، وتعني المنافسة الكامنة "القدرات العميقة الأثر التي تضمن استدامة التنافسية، ومن تم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة اذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الاهداف. (المعهد العربي للتخطيط، 2003)

## 2.2. الدور الحكومي الداعم للتنافسية

يتمثل الدور الحكومي الداعم للتنافسية في مدى التزام الحكومات في توفير بيئة الأعمال المواتية للنهوض بصناعة معينة . وذلك من خلال تسطير وتجسيد السياسات والممارسات الاقتصادية بأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الأنشطة الانتاجية والخدمية، والتي تشمل: السياسات المالية والنقدية، سياسات الاستثمار وتقييمه المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية، سياسات التصدير، سياسات تنمية المهارات البشرية، السياسات الاصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية، سياسات الحوكمة والادارة الرشيدة، سياسات تحديث البنية التحتية وسياسات نشر وتداول المعلومات. هذا وتتنافس الدول فيما بينها من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالحرص على توفير بيئة أعمال جاذبة ومحفزة خاصة في القطاعات الصناعية. (نوير، 2003، 2) كما ويجفز المناخ الاستثماري الجيد القطاع الخاص المحلي على الدخول في الصناعة بدل التركيز على الجانب التجاري (الاستيراد والتوزيع).

ظهرت أهمية الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال أعمال بورتر ودراساته عن المزايا التنافسية للأمم. فمن خلال محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير عوامل نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات انطلاقاً من ظروف البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالصناعة ومؤسساتها. (نوير، 2003، 04) أطلق على هذا المنهج نموذج الماسة الصناعية، يشكل هذا النموذج الاطار التحليلي المفسر لكيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء قطاع صناعي تنافسي. قسم هذا النموذج الى:

أ. محددات رئيسية: وهي أربعة وتتمثل في: شروط وخصائص الانتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المكاملة والمغذية، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت.

ب. **محددات مساعدة** وهما اثنان: دور الصدفة ودور الحكومة وسياساتها المختلفة (قنوع، 06،2008)

يشكل الدور الحكومي أحد أبعاد هذا النموذج، فالحكومة تخدم التنافسية وتدعمها من خلال قدرتها على خلق بيئة قانونية وتجارية مستقرة وملائمة للاستثمار، كما يقع على عاتقها انشاء مراكز التدريب المتخصصة، تأسيس برامج ومراكز أبحاث في الجامعات للتعاون والتكامل بينها وبين العناقيد الصناعية الى غيرها من الأدوار الفاعلة. على الرغم من أن بورتر لم يعتبر الدور الحكومي من المحددات الرئيسية للتنافسية، الا أنه أشار الى أهميته باعتباره من المحددات المساعدة (لحول،2009،34)، ذلك لأن نموذج الماسي اعتمد في تحليله على أسواق وصناعات الدول المتقدمة التي لا تحتاج الى الدعم الحكومي بشكل كبير. شكلت هذه النقطة احد أهم عيوب النموذج الماسي لبورتر. لذلك قام أوستن بادخال تعديلين على النموذج كما يلي:

-اضافة عنصر اخر يتمثل في تصرفات الحكومة باعتبارها قوة كبرى، فهي تؤثر على هيكل الصناعة وديناميكيته، واعتبرها القوة السادسة.

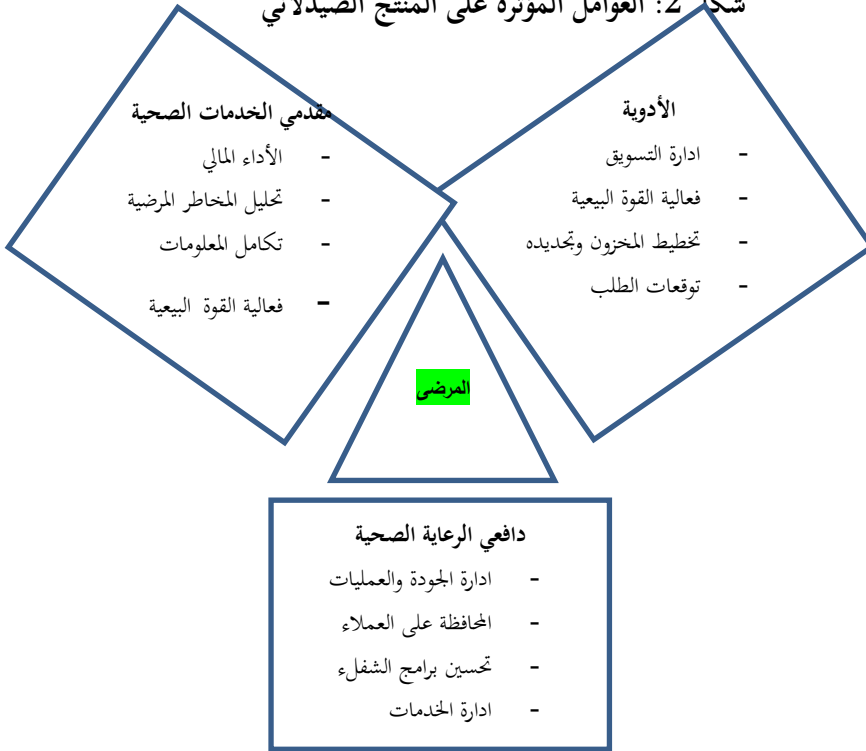
- تأثير العوامل الاقتصادية،السياسية، الثقافية والديموغرافية على قوى التنافس الخمس وعلاقتها ببعضها. فشدّة المزاومة والقوة التفاوضية لكل من الزبون والمورد تشكل تهديدا للدخلين الجدد وتهيديدا للمنتجات البديلة. (بودرامة، 2015،237)

**أولا - السياسات الصناعية التنافسية:** وهي السياسات التي تستخدم لتحسين التنافسية والانتاجية للصناعات والخدمات المختلفة أي السياسات التي تستطيع الصناعة من خلالها خلق منتجات قادرة على المنافسة محليا ودوليا، وذلك بتركيز الحكومات على نقل المعرفة وتطوير التكنولوجيا والأبحاث التسويقية، تطوير الخدمات المالية والمعلوماتية للقطاع الصناعي، سن التشريعات استثمار والمناهضة لكل أشكال البيروقراطية والمعوقات الادارية. (عبدالله النور، 2009،136) كما يجب أن تكون هذه السياسات مرنة وقابلة للتعديل تماشيا مع التغيرات التي تطرأ على الصناعة وبيئتها. (United nations economic commission of Africa, 2018,51)

ثانياً- السياسة الدوائية الوطنية : بما أن مجال الدراسة يتعلق بالصناعة الدوائية، فالسياسة الوطنية الدوائية تعتبر أحدهم المنافذ التي تؤثر بها الحكومات لدعم الانتاج الدوائي المحلي وتشجيعه، ابتداءً من اجراءات تسجيل الأدوية وشروطها، مروراً بنظام تسعير ها، نظام التعويض، تأطير الواردات الدوائية، سياسات تشجيع الأدوية الجنيسة. (Snoussi, 2012,6)

كما أن للصناعة دوائية حتمية تنظيمية تكمن في تسيير عنصر السلسلة اللوجستية الخاص بها والذي يقضي بايصال ما يحتاجه المعني في الوقت المحدد وبالكلفة المتوازنة بين طرفي معادلة الطلب والعرض ولا يتأتى هذا الى في سياق تلاحم وتداخلها وتكامل العناصر المدرجة ضمن الشكل التالي:

## شكلا 2: العوامل المؤثرة على المنتج الصيدلاني



Source :Md.Moniruzzaman (2016), Supply Chain Management in Pharmaceutical Industries: A Study on Eskayef Bangladesh Ltd, Dissertation, BRAC Institute of Governance and Development, Bangladesh, p.18

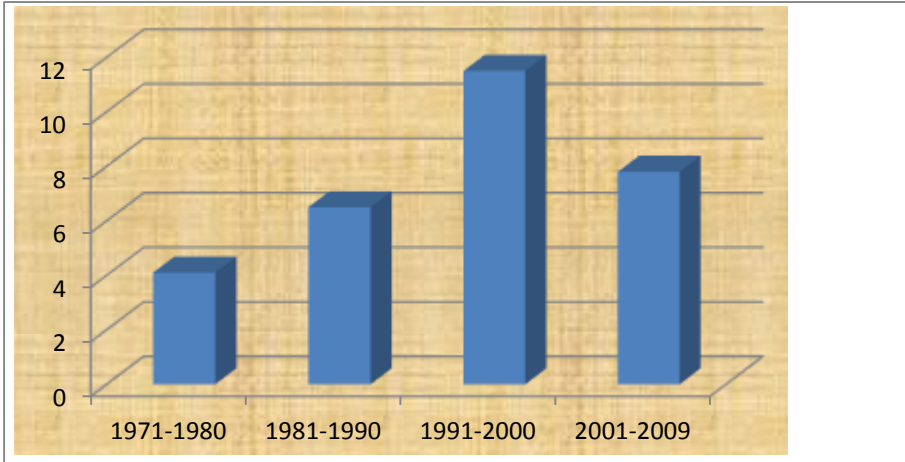
**3. قراءة في مؤشرات الاقتصاد الهندي**

تعتبر الهند من الدول النامية التي استطاعت ان تحجز لها مكانا ومكانة في الاقتصاد العالمي الى جانب الدول المتقدمة، بل وأصبحت تشكل تهديدا واضحا الى جانب جارها الصين بتغيير خارطة العالم الاقتصادية لصالحها، فنجحت وأصبحت في دائرة الدول الصاعدة لتمكينها من احراز نسب عالية للنمو الاقتصادي وبوتيرة متواصلة. ففي الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي تراجعا، حافظت الهند على مستويات النمو بها. وحسب اخر تقرير للبنك الدولي والذي صدر بتاريخ 11 جويلية 2018 تمكن الاقتصاد الهندي من احتلال المركز السادس عالميا بناتج محلي خام بلغ 2,597 مليار دولار سنة 2017، متجاوزا بذلك الاقتصاد الفرنسي التي بلغ ناتجه المحلي الخام 2,582 مليار دولار. ووصل نصيب الهند من الناتج المحلي الاجمالي العالمي 7% سنة 2014 ومن المرجح أن يبلغ 13.5% سنة 2050، اذ ستتجاوز الهند حصة الاتحاد الأوروبي من الناتج المحلي الاجمالي العالمي سنة 2044، وتتجاوز أيضا حصة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2049. (خليل، 2016)

وحسب توقعات لصندوق النقد الدولي سيرتفع معدل النمو الاقتصادي للهند من 7,4% للسنة الجارية الى 7,8% سنة 2019. وذلك بسبب جملة الاصلاحات الاقتصادية التي عملت الحكومة الهندية على تبنيها منذ 1991، كما تشير البيانات الصادرة عن تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الاونكتاد بان الهند تعتبر من الدول الأكثر جلبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. (ذياب، 2014، 6)

ركزت السياسات الاقتصادية الهندية على القطاع الصناعي منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وازداد الاهتمام به أكثر مطلع التسعينات مع انطلاقة الاصلاحات الاقتصادية، فارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل ملموس من 4,1% كمتوسط للفترة 1971-1980 الى 6,5% كمتوسط للفترة 1981-1990، ثم واصلت نموها الى أن بلغت 11,5% في الفترة 1991-2000، تراجعت بعدها في الفترة 2001-2009 الى 7,8%، وذلك بسبب الازمة المالية العالمية 2008، وانعكاساتها السلبية على معظم اقتصادات العالم صاعدة كانت أم متقدمة. ولكنها سرعان ما عاودت الارتفاع بعد الازمة الى أكثر من 8%، والشكل البياني الموالي يوضح هذه التطورات:

### شكل 3: تطور معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي الهندي خلال الفترة 1971-2009 (%) 2009



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وليد ابراهيم حذيفة (2015)، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصادية الاقتصاد الهندي أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، ص 149.

#### 1.3. انعكاسات الدور الحكومي على الصناعة الدوائية في الهند

##### أ. الصناعة الدوائية الهندية حقائق وأرقام:

تنتج الهند أكثر من 60 ألف علامة تجارية دوائية موزعة عبر 60 نوع دوائي، بالإضافة الى تصديرها لأكثر من 500 مكون دوائي فعال (المواد الخام). وتعتبر ثالث أكبر سوق عالمي للمنتجات الدوائية الجينية (2016). تطورت صناعة الهند الدوائية عبر ثلاثة مراحل مهمة، لعبت فيها السياسات العمومية دوراً محورياً، وذلك من خلال تبني رؤية واضحة بدءاً من سنة 1970 الى سنة 2015 تتطلع من خلالها الهند بأن تصبح صناعتها الدوائية من أكبر الصناعات في العالم بحلول 2020، حيث قامت الهند في كل مرحلة باتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات الحكيمة للتخلص من التبعية الأجنبية في منتجات هذا القطاع الحساس، بل وعملت على تعزيز تنافسيته عالمياً بحجز مكانة مميز لها في السوق العالمية للأدوية. والجدول الموالي يلخص هذه المراحل:



**جدول 1: مراحل تطور الصناعة الدوائية الهندية من 1970 الى 2015**

2015-2010	2010-1990	1990- 1970	الفترة الزمنية
-زيادة ايداع براءات الاختراع الدوائية -تبنى نماذج جديدة للبيع والتوريد -وضع سياسة وطنية لتسعير الدواء سنة 2012 -زيادة الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير وزيادة الانفاق على تطوير الأدوية -تدعيم الاجراءات السابقة لزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفق 100% -تنظيم أسعار الدواء بما يتوافق مع لجنة الغذاء والدواء الأمريكية سنة 2013 -تخفيض سعر الدواء بنسبة 80%	-توسع الشركات الدوائية الهندية وتغلغلها في الأسواق العالمية - التوجه والتركيز الكبير على انتاج الأدوية الجنيسة -التوسع في منح البراءات من خلال القانون المعدل لسنة 2005 مما أدى الى تبني براءات انتاج هندية	-اصدار قانون براءات الاختراع للصناعات الدوائية سنة 1970 -انشاء العديد من شركات الدواء -تطوير البنى التحتية للصناعة الدوائية -اعتماد استراتيجيات التصدير	الاجراءات و الانجازات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على خطاب موارد(2016)، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 180 .

نجحت الصناعة الدوائية الهندية سنة 2012 في استقطاب ما يقارب 3208 مشروعاً جديداً في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع للمزايا التي وفرتها الهند بضماتها لمناخ استثماري جذاب وذلك من خلال (خطاب، 2016، 181):

- تخفيض تكلفة الابتكار والنفقات الرأسمالية ( مرافق متوافقة مع ممارسات التصنيع الجيد).  
- الشفافية في الاطار التنظيمي.

- سجل حافل ببراءات الاختراع الدوائية ونظام قانوني مهياً لذلك ومكيف.

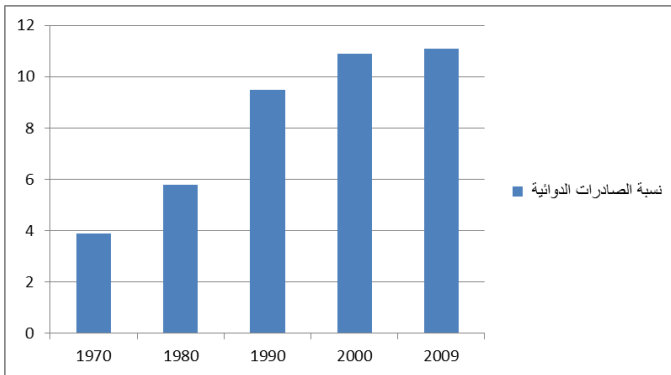
- توفر مدخلات الصناعة الدوائية من المواد الخام وبأسعار معقولة.

- تعتبر الهند من أهم مراكز البحث العالمية، سواء من ناحية العلماء والباحثين أو من ناحية ميادين البحث المختلفة (التكنولوجيا الحيوية، البحوث السريرية، ادارة البيانات السريرية).

عرفت الصادرات الصناعية الهندية اجمالا وتيرة متزايدة، وبالأخص الصادرات الدوائية

حيث شكلت المنتجات الدوائية (المواد الخام + الأدوية) حصة معتبرة من قيمة الصادرات الاجمالية وعرفت نمواً متزايداً كما توضحه بيانات الشكل البياني الموالي:

#### شكل 4 : تطور الصادرات الدوائية الهندية للفترة 1970-2009



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وليد ابراهيم حذيفة، المرجع السابق، ص154

الملاحظ من الشكل هو تزايد قيمة الصادرات الدوائية منذ 1970، لتبلغ سنة

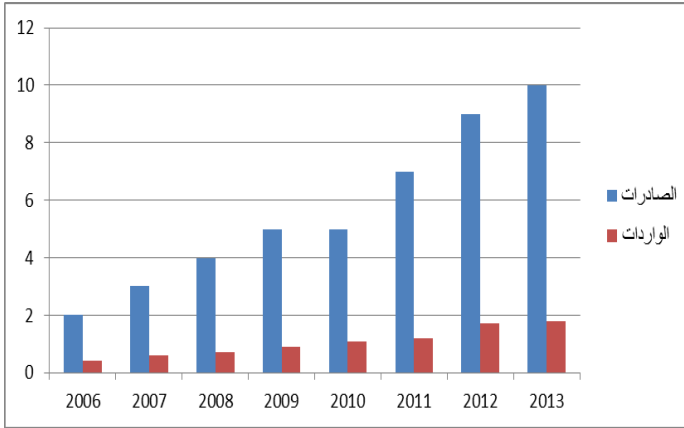
2009 نسبة 11.1% أي تقريبا ثلاثة أضعاف ما بلغته سنة 1970 أين قدرت ب3.9%

بعدما حققت نسب متزايدة على مر ثلاثة عقود متتالية 1980-1990-2000

بلغت من خلالها النسب 5.8%، 9.5% و10.9% على التوالي. كما حافظت على

ارتفاعها مقارنة بالواردات مما انعش الميزان التجاري الدوائي للهند كما يوضحه الشكل البياني الموالى:

شكل 5: تطور قيمة الصادرات الدوائية الهندية مقارنة بالواردات للفترة 2006 – 2013 (مليار دولار)



Source : India Brand Equity Foundation , Pharmaceuticals Indian Industry, <https://www.ibef.org/eepc/pharmaceutical/2014index.html>, Consulté le 15/11/2018

الملاحظ من الشكل هو النمو الطفيف للواردات الدوائية مقارنة بصادراته، ترجع هذه الزيادة في الواردات الى تزايد النمو الديمغرافي وكذا زيادة الاهتمام بالصحة، الا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بقيمة الصادرات التي انتقلت من 2 مليار دولار سنة 2006 الى 10 مليار دولار سنة 2013 وهذا بنسبة نمو قدرت ب 21%، شهدت الصادرات ثباتا سنة 2010 نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي كأثر سلبي لأزمة 2008. هذا وبلغت سنة 2015 قيمة صادرات الهند الدوائية <sup>1</sup> pharmexcil ( مواد دوائية خام + أدوية ) 15.5 مليار دولار.

وجهت هذه الصادرات لأكثر من 200 دولة، من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة بلغت 4.022 مليون دولار سنة 2015، بعد أن كانت لا تتعدى 1.954 مليون دولار سنة 2010، بالإضافة الى روسيا التي بلغت قيمة صادراتها إليها 546 مليون دولار. متبوعة بكل

<sup>1</sup> هيئة تابعة لوزارة التجارة والصناعة الهندية، أنشأت سنة 2004 من أجل تطوير الصادرات الدوائية وترقيتها .

من بريطانيا، جنوب افريقيا وألمانيا بـ 525,501,460 مليون دولار على التوالي من نفس سنة التقرير.

### ب. الاجراءات الحكومية الهندية في مجال الصناعة الدوائية:

تمكنت الهند من خلال جملة من السياسات والتدابير من تعزيز تنافسية قطاعها الدوائي فأمنت تغطية محلية كاملة لسوقها الدوائية، وأصبحت تنافس عمالقة الصناعة الدوائية عالميا خاصة في مجال صناعة الأدوية الجينية واللقاحات التي حققت من خلالها ميزة تنافسية سعرية لا يعلى عليها حتى أصبحت الهند تعرف بصيدلية الفقراء، فعلى المستوى الكلي للاقتصاد عملت على خلق مناخ استثماري مناسب من خلال:

\_\_ خلق بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية للأعمال.

\_\_ تنشيط أسواق رأس المال.

- اعتماد التكنولوجيا المتقدمة

- الجودة وادارة الجودة الشاملة

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا ودوليا

\_\_ تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية.

- الاهتمام بالبيئة والطاقة.

أما فيما يخص السياسات بشقيها الصناعية التنافسية أو الدوائية الموجهة لدعم قطاع الصناعة الدوائية فكانت نابعة من صميم المعوقات والتحديات التي تواجه أي صناعة محلية ناشئة، ويمكن اجمالها فيما يلي:

- تقليص فترات دراسة ملفات القبول للشركات الدوائية الجديدة فأصبحت تمنح في ظرف أسبوعين بدل اثنا عشر أسبوعا سابقا.

- تخصيص مبلغ قدره 640 مليون دولار لتطوير البنية التحتية للصناعة الدوائية.

- قامت وزارة الصحة الهندية بإبرام اتفاقيات مع ادارة الدواء والغذاء الأمريكية، منظمة الصحة العالمية ولجنة الصحة الكندية للاستفادة من التجارب الرائدة والخبرات في هذا المجال.

- الاعفاءات الجمركية للصناعة الدوائية المطورة للتكنولوجيا الدوائية.

- تسهيل اليات الاستثمار في المجال الدوائي ( سياسات الترخيص الصناعي)، بحيث يعتبر القطاع الدوائي من بين أكثر القطاعات جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يسمح الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الصناعة الدوائية بنسبة 100 % مع تقديم التسهيلات.
- تخفيض تكاليف الانتاج وتعزيز وظائف البحث والتطوير للشركات الدوائية، حيث بلغ هذا التخفيض 60 % مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
- تبني سياسة وطنية للتعليم العالي مكتملة ومتناسقة مع متطلبات القطاع الصناعي في المجال الدوائي، من خلال ادراج تخصصات وفق المتطلبات وربط الجامعات بمراكز البحث والتطوير على مستوى الشركات الدوائية.

#### 4. خاتمة :

خلصت الدراسة الى أن التنافسية أصبحت تحدد مصير المؤسسات وقطاعات الأنشطة، بل والمستقبل الاقتصادي للدول. وعليه فالاهتمام بالبحث عن أنجع السبل لضمانها أصبح أمرا بالغ الأهمية.

يعتبر الدور الحكومي المتمثل في جملة السياسات والاجراءات الداعمة للصناعة والمهينة لبيئة أعمال مستقرة ومحفزة من أهم سبل تعزيز التنافسية على مختلف مستوياتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية .

أدركت الهند طبيعة التحديات التي تواجه اقتصادها النامي فعملت على تحويله الى اقتصاد صاعد من خلال اعتماد سياسات صناعية تنافسية، مكنتها من تحقيق معدلات نمو معتبرة وأرست من خلالها صناعاتها المحلية على أسس صحيحة، وخير مثال على ذلك قطاع الصناعات الدوائية، حيث تمكنت من إيجاد مكانة مميزة لها في السوق العالمية، رغم صعوبة واحتدام المنافسة في هذا المجال .

تعتبر الهند نموذجا يحتدى به في رسم السياسات الصناعية والدوائية وتجسيدها، كما أنها لم تكتفي بالجانب المادي بل استثمرت في الجانب البشري بتكوين مخرجات متخصصة في الصناعة

الدوائية بمختلف مراحلها، وأنشأت العديد من المراكز البحثية في هذا المجال، حتى أصبحت شركات الأدوية العملاقة تسعى لتوقيع اتفاقيات وشراكات معها.

### المراجع:

### باللغة العربية:

### مقال في مجلة.

عبود زرقين (2014)، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 41.

نزار قنوع (2008)، تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضن له، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1. سامية لحوّل (2009)، تحديد أثر ركائز الميزة التنافسية لصناعة الدواء في الجزائر باستخدام النموذج الماسي لبورتر، مقال منشور، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09. مصطفى بودرامة (2015)، سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، العدد 04.

يوسف ذياب (2014)، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الامارات والهند، وزارة الاقتصاد الاماراتية، العدد 01. طارق نوير (2003)، دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط.

### الأطروحات:

عبد الحكيم عبدالله النور (2009)، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين سوريا. موارد حطاب (2016)، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة. وليد ابراهيم حذيفة (2015)، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصادية الاقتصاد الهندي أمودجا، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.

### مواقع الانترنت.

المركز الوطني للتنافسية(2011)، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، الموقع الشبكي:  
www.ncosyria.com ، تاريخ الاطلاع 2018/10/22.

المعهد العربي للتخطيط(2003)، تقرير التنافسية العربية 2003، الموقع الشبكي:  
www.arab-api.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/08/08

شذى خليل(2016)، النهضة الاسيوية ترسم خريطة الاقتصاد العالمي الجديد، وحدة  
الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الموقع الشبكي:  
<http://rawabetcenter.com> ، تاريخ الاطلاع 2018/08/17

باللغة الأجنبية:

### **Ouvrages :**

Rachid Aibouche (2001), La nouvelle technique de gestion, Casbah Edition, Alger.

### **Sites d'internet :**

World economic forum(2002) , Global competitiveness report,  
www.worldforum.org. Consulted on 05/10/2018

United nations economic commission of Africa (2014), Politique industrielle transformatrice pour l'Afrique, <http://uneca.org>, Consulté le 05/04/2018.

Snoussi zoulkha(2014), La politique publique du médicament en Algérie ouverture versus protectionnisme, Ecole nationale supérieure de statistique : [www.enssea.net](http://www.enssea.net).

Brand india pharma , Pharmaceutical industry analysis,  
<https://www.brandindiapharma.in/pharmaceutical-industry-analysis-market-research/>, (Consulté on 06/04/2018).

India brand equity foundation(2014) , Pharmaceuticals indian industry, [www.ibef.org/eepc/pharmaceutical/2014index.html](http://www.ibef.org/eepc/pharmaceutical/2014index.html), (Consulted on 15/09/2018)

### **All Bibliography List in English.**

#### **Books.**

Rachid Aibouche (2001), The new management technique, Casbah Edition, Algiers.

#### **Journal articles.**

Aboud ZERGUINE(2014), Industrial clusters as a strategy to enhance the competitiveness of small and medium enterprises in Algeria, Journal of Baghdad College of Economics, University of Baghdad, Iraq, No. 41.

Nezar KANOUE (2008), The Competitiveness of the Syrian Economy and the Inclusive Government Role, Tishreen University Journal of Research and Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume 30, Issue 1.

Samia LAHOUAL (2009), Determining the impact of the pillars of the competitive advantage of the pharmaceutical industry in Algeria using the Porter diamond model, published article, Journal of Economics and Management Sciences, No. 09,

Mustapha BOUDRAMA(2015), Ways to Improve the Competitiveness of the Industrial Sector in Algeria, Journal of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management, No. 04,

Snoussi zoulikha(2014), The public policy of the drug in Algeria openness versus protectionism, Ecole nationale supérieure de statistique : [www.enssea.net](http://www.enssea.net),

Youcef DIAB (2014), An Analytical Study of the Reality of the Indian Economy and Non-Oil Foreign Trade between the UAE and India, UAE Ministry of Economy, No. 01.

#### **Thesis and Dissertations :**

Abdelhakim Abdallah NESSOUR(2009), The competitive performance of Jordanian pharmaceutical companies under the economic openness, Ph.D. thesis, Tishreen University.

Mourad HATTAB(2016), The Impact of Industrial Policies on the Structure of the Industry Case Study of the Pharmaceutical Industry in Algeria, PhD in Economic Sciences, University of Mohammed Khader, Biskra.

Walid Ibrahim HODEIFA(2015), Emerging Economic Powers in the Shadow of Economic Globalization, Indian Economy Model, PhD Thesis, University of Damascus, Syria.

#### **Internet websites.**

National Observatory of Competitiveness (2011), Competitiveness in Economic Thought, Syria, and [www.ncosyria.com/](http://www.ncosyria.com/) (consulted on Oct 22, 2018).



World economic forum(2002) , Global competitiveness report, [www.worldforum.org](http://www.worldforum.org), (Consulted on Oct 05, 2018).

Arab Planning Institute (2003), Arab Competitiveness Report 2003, [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org), (Consulted on 08/08/2018).

United nations economic commission of Africa (2014), Transformative Industrial Policy for Africa, <http://uneca.org>, (Consulted le 05/04/2018).

Chada KHALIL(2016), Asian Renaissance draws the map of the New World Economy, Economic Studies Unit, Rawabet center for research and strategic studies, <http://rawabetcenter.com>, ( Consulted on 17/08/2018)

Brand india pharma, Pharmaceutical industry analysis, <https://www.brandindiapharma.in/pharmaceutical-industry-analysis-market-research/>,(Consultéed on 06/04/2018).

India brand equity foundation(2014) , Pharmaceuticals indian industry, [www.ibef.org/eepc/pharmaceutical/2014index.html](http://www.ibef.org/eepc/pharmaceutical/2014index.html), (Consulted on 15/09/2018)